يعود اتخاذ قرار انجاز دراسات أمثلة التهيئة للجهات الاقتصادية إلى ضرورة الاستغلال الأمثل لطاقاة الجهة الواحدة وتدعيم اندماجها في الاقتصاد العالمي مع تحقيق التنمية المستديمة وضمان التكامل والتضامن بينها وبين مختلف الجهات الأخرى. وتضم كلّ جهة اقتصادية الولايات التي تتشابه من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والإشكاليات التنموية المطروحة، وهي تمثّل إطارا للتنسيق بين الولايات التي ترجع لها بالنظر.

وتضم **الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي** ولايات قفصة وتوزر وقبلي وهي تغطي قرابة 22% من مساحة التراب الوطني (35.854 كلم^2). إلا أن سكانها يمثلون أقل من 6% من سكان الجمهورية التونسية (564.453 ساكن سنة 2004). ويشهد الثقل السكاني للجهة تراجعا بسبب انخفاض عدد الولادات وازدياد الهجرة المغادرة مما انجر عنه انخفاض عدد سكان بعض المعتمديات. ويعود هذا الوضع بالأساس إلى التحدّيات التي يفرضها الوسط الطبيعي وصعوبات الوضع الاقتصادي بالرغم من امتلاك الجهة لموارد هامة ومؤهلات معتبرة.

ويمثل **الماء** أهمّ تحدّ طبيعي أمام التنمية الجهوية فالأمطار شمال سلسلة جبال قفصة ضعيفة وغير منتظمة فصليا وسنويا في حين ينزل بجنوب الجهة أقل من 100مم من الأمطار سنويا ويصبح الريّ ضروريا لضمان إنتاج فلاحي منتظم. ومنذ العصور القديمة ساهمت العيون الطبيعية في استقرار السكان ونشأة الواحات. غير أن الموارد المائية الباطنية الموجودة والتي هي قليلة التجدّد قد ازداد استغلالها في السنوات الأخيرة لتلبية الحاجيات المتزايدة للفلاحة السقوية والتجمعات الحضرية والأنشطة الصناعية والسياحية مما أدّى إلى تكثيف حفر الآبار العميقة وتعميم الضخ متسببا في النضوب التدريجي والنهائي للعيون الطبيعية، وانخفاض منسوب الآبار الارتوازية، وارتفاع تكاليف الاستغلال وتدهور نوعية المياه بسبب التملّح.

كما أن **موارد التربة** في الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي ضعيفة والكساء النباتي ومتدهور وذلك بسبب الرعي المتزايد والتصحر. أيضا إن الظروف المناخية القاسية تعرقل

الفلاحة لا تزال تمثل القطاع الاقتصادي الرئيسي من حيث الاستثمارات ومواطن الشغل والعائدات والانعكاسات التنموية. وتقوم الفلاحة في الواحات على إنتاج التمور، خصوصا من صنف دقلة النور، وهذا الصنف لا يمكن إنتاجه إلا في الواحات القارّية بالجريد ونفزاوة. والفلاحة الواحية في توسع سريع واستقطبت استثمارات كبيرة، عمومية وخاصة، وشهدت تعصيرا وتكثيفا واندماجا متزايدا في السوق العالمية. وارتفع إنتاج وتصدير التمور بنسق سريع وظهرت في مناطق الإنتاج مصانع تكييف وتعليب التمور. كما تطورت الزراعة في البيوت المحمية والمسخنة بالمياه الحارّة. وعرف الإنتاج الحيواني بدوره التكثيف والتعصير غير أن هذه التحولات أدّت إلى مزيد الضغط على الموارد الطبيعية وخصوصا المياه وهو ما يهدد مستقبل التنمية الفلاحية والاقتصادية بالجهة.

ويزخر باطن الأرض بموارد منجمية وطاقية متعددة لم يتم بعد استكمال تشخيصها واستكشافها، وتعتبر مدخرات **الفسفاط** هامّة وبدأ استغلالها منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكان لهذا النشاط المنجمي تأثير عميق على منطقة قفصة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. وقد أدى الإصلاح الهيكلي لشركة فسفاط قفصة والاعتماد المتزايد على الآلات والمناجم المكشوفة إلى تحسين الإنتاجية والمردودية الاقتصادية للقطاع إلا أنّ هذه التحولات انعكست سلبا على التشغيل وأدّت إلى تأزم المراكز المنجمية.

وباستثناء قطاع الفسفاط فإن **الأنشطة الصناعية** الأخرى متواضعة فالنسيج الصناعي تغلب عليه المؤسسات الصغرى من حيث التشغيل ورأس المال والتقنية ورغم التشجيع وتعدد الحوافز فإن الاستثمار الصناعي لا يزال ضعيفا. والواقع أنه باستثناء المواد الأولية المنجمية والفلاحية فإن الجهة لا توفر ظروف أفضل من المناطق الأخرى لجلب الاستثمارات وإرساء صناعات ذات جدوى اقتصادية وقدرة تنافسية.

وقد عرف قطاع **الخدمات** نموّا سريعا للاستجابة لحاجيات السكان والاقتصاد وشهد مستوى المعيشة تحسنا ملحوظا. وتبين مؤشرات التنمية أن الجهة لها مستويات متشابهة مع الجهات الأخرى من حيث التعليم والخدمات الصحية والربط بشبكات الكهرباء والماء الصالح

وتشهد **السياحة** نموّا سريعا مكتسبة بذلك مكانة متميزة في اقتصاد الجهة من حيث التشغيل والاستثمار والانعكاسات التنموية. وقد تحققت عدّة مكاسب وانجازات في مجال البنية الأساسية وطاقة الإيواء والتنشيط السياحي. وتتميز الجهة بمؤهلات ثقافية وبيئية وتراثية عديدة ومتنوعة غير أن هذه المؤهلات غير موظفة بالشكل الأمثل والأنجع، فالسياحة الصحراوية والواحية مازالت سياحة عبور ومدّة الإقامة مازالت ضعيفة ونسب اشتغال الوحدات الفندقية هي من أضعف النسب على الصعيد الوطني ومازالت المطارات غير مستغلة بكامل طاقتها.

ويمكن لقطاع **الصناعات التقليدية** أن يستفيد من تطوير القطاع السياحي فالجهة تحتوي على تقاليد عريقة وتنوع كبير في أنشطة الصناعات التقليدية التي تقوم على مواد أوّلية محلية. ورغم عديد الحوافز فإن قطاع الصناعات التقليدية لا يزال يواجه تحديات في مجال الابتكار والتكوين والإنتاج والتسويق.

ولأنشطة **الترفيه** أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية. وتحتوي الجهة على تجهيزات ثقافية وترفيهية وتنشيطية متعددة وفي مختلف المجالات ويتم تدعيمها وتحديثها باستمرارغير أن هذه التجهيزات لا تغطي كامل الإقليم ولا يتم توظيفها بالشكل الأنجع والأمثل.

وقد شهدت الجهة تحسنا ملحوظا في مجال **التجهيزات الجماعية** خصوصا في مجال التعليم ومن ذلك بعث مؤسسات تعليم عال والإعداد لبعث قطب تكنولوجي. والجهة مازالت تفتقد إلى بعض التجهيزات الحديثة خصوصا في مجال الطب والبحث العلمي وتقنيات الاتصال المتطورة. ويبقى تحد كبير يتمثل في عدم ملائمة التكوين المتوفر بالجهة مع حاجيات سوق الشغل ومستلزمات اقتصاد عالمي يقوم على تقنيات الاتصال واقتصاد المعرفة.

ومن حيث **المنظومة الحضرية** تتميز الجهة بعراقة وأهمية الظاهرة الحضرية وكذلك بتداخل البعدين الريفي والحضري في المدن الواحية. وتوجد بالجهة عدّة مراكز حضرية وتهيمن مدينة قفصة على الشبكة الحضرية بحجمها السكاني وأنشطتها الاقتصادية ومستوى تجهيزها في حين تغلب المدن الصغرى التي لا يتجاوز حجمها 40 ألف ساكن على الشبكة

وتشهد معظم مدن الإقليم امتدادا عمرانيا مفرطا وتحضرا عشوائيا وينتج عن ذلك نسيج حضري ذو كثافة ضعيفة وكلفة مرتفعة للتجهيزات العمومية وتأخر في إنجاز البنية الأساسية من تطهير وتنوير عمومي وأرصفة وتعبيد الطرقات.

وتحتوي الجهة على صنفين من المدن التي تستلزم تدخلات وتهيئة خصوصية وهي المراكز المنجمية والمدن الواحية. **فالمراكز المنجمية** تحتاج إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية وإحداث مواطن شغل جديدة وتحسين ظروف العيش ومقاومة التلوث بمختلف أشكاله. أمّا **المدن الواحية** فيتعين عند تهيئتها الأخذ بعين الاعتبار تداخل البعدين الريفي والحضري. فمن المهم المحافظة على الواحات كمجالات إنتاج وعمل وترفيه. وتعتبر المدن الواحية عناصر قوّة في التهيئة العمرانية ، الجهوية والوطنية، لما لها من دور في تعمير المناطق الصحراوية القاحلة وما تمثله من تراث طبيعي وبشري جدير بالصيانة والتوظيف.

وقد نتج عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المتسارعة في إقليم الجنوب الغربي **اندماج متزايد بالتراب الوطني**. وتشهد شبكة الطرقات تكثيفا وتعصيرا متواصلين. وتتمتع الجهة بوجود مطارين دوليين، وهي مرتبطة عبر السكة الحديدية بموانئ صفاقس وقابس كما أن إصلاح السكة الحديدية أعاد ربط الجريد بالشبكة الوطنية للسكك الحديدية. وفي داخل الإقليم فإن تكثيف شبكة الطرقات و تحديثها ساهم في تحسين المواصلات بين الولايات الثلاث. وبعد أن كانت الشطوط تمثل عوائق طبيعية يصعب اجتيازها في موسم الأمطار تحولت إلى معابر يستمتع السيّاح بمشاهدها الطبيعية. غير أن ولاية قبلي التي كانت أكثرا انفتاحا على الشرق والجنوب مازالت تشكو ضعف الاندماج مع إقليم الجنوب الغربي.

إن تقدم الإحياء الفلاحي باتجاه المناطق الصحراوية والحدودية ساهم في كسب مجالات جديدة للعمل والاستقرار. ويمثل مشروع رجيم معتوق **جبهة رائدة** باتجاه الجنوب الصحراوي. وهذا المجهود التعميري والعمراني جدير بالمواصلة والدعم. كما أن الموقع

بالاعتماد على هذا التشخيص وكذلك على توصيات اللجان الجهوية المكلفة بتقييم إنجازات المخطط العاشر للتنمية (2002-2005) وإعداد المخطط الحادي عشر وكذلك على الوثيقة التوجيهية للمخطط الحادي عشر والعشرية 2007-2016 الصادرة في شهر مارس 2006 والتي تمّت مناقشتها على الصعيد الجهوي يوم 15 أفريل 2006، فإن أهم توجهات التنمية والتهيئة بجهة الجنوب الغربي في العشريتين القادمتين تتمثل في ما يلي :

1. **ضمان تصرف مستديم للموارد المائية** وذلك عبر مواصلة مشاريع الاقتصاد في الماء وتعميمها في جميع القطاعات الاقتصادية، ووقف التوسع في الفلاحة السقوية، والالتجاء إلى الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه المالحة، تطهير وإعادة استخدام مياه الصرف الصحّي، التغذية الاصطناعية للموائد المائية) وكذلك تدعيم برامج بحث علمي مناسبة للمحافظة على الموارد المائية وترشيد استغلالها.
2. **المحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها** وذلك عن طريق مواصلة مشاريع مقاومة التصحر ومشاريع حماية المياه والتربة وكذلك بالمحافظة على التنوع البيولوجي داخل الواحات والمراعي الطبيعية وبمزيد إحداث محميات طبيعية وترشيد التصرف في الموجود منها.
3. **حماية وتثمين التراث الثقافي بالجهة** وذلك عن طريق حصر وتشخيص التراث الثقافي بالجهة من مشاهد طبيعية وتراث أثري وتراث منجمي وتراث لامادّي للمجتمعات البدوية و الواحية. ويتعين وضع إستراتيجية لثمين هذا التراث عن طريق السياحة البيئية والثقافية.
4. **تأهيل وتثمين الموارد البشرية.** يتعين في هذا المجال تطوير منظومات التعليم والتكوين بما يتلاءم مع حاجيات السوق وتحولات الاقتصاد العالمي. كما يتعين تطوير البحث العلمي وربطه بإشكاليات تنموية ذات صلة بالجهة ، بالإضافة إلى إحداث منظومات ناجعة للتكوين المستمر ودعم الشراكة مع مؤسسات متخصصة في تنمية المناطق القاحلة.

5. **تنويع القاعدة الاقتصادية بالجهة** ويمكن تحقيق هذا الهدف عبر تثمين أفضل داخل الجهة للمنتجات الفلاحية ومشتقاتها عن طريق توجيه الفلاحة السقوية نحو قطاعات مجدّدة وواعدة مثل الأعشاب الطبية والمنتجات البيولوجية. وكذلك تثمين أفضل للفسفاط على المستوى الجهوي مع مراعاة مستلزمات الاقتصاد في الماء ومقاومة التلوث. ومن جهة أخرى يتعين تنويع النسيج الصناعي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والطاقات المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية وكذلك تطوير سياحة إقامة تعتمد المؤهلات الثقافية والاستشفائية والرياضية المتوفرة بالجهة.

6. **تحديث واستكمال تجهيزات النقل والاتصال بالجهة**. يتعين تنشيط مطارات الجهة وإحداث مطار محلي بقبلي. وفي مستوى النقل البرّي يتعين تدعيم محور قفصة ـ توزرـ حزوة باتجاه الصحراء الجزائرية وكذلك تمديد شبكة الطرق المعبدة باتجاه أقصى الجنوب (قصر غيلان و برج الخضراء). ومن جهة أخرى يتعين تحديث وتكثيف شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

7. **تحسين ظروف العيش ومقاومة التلوث** وذلك عن طريق تعميم أنظمة الصرف الصحّي في الوسط الريفي والحضري وإحداث مصبات مراقبة للفضلات والتصرف العقلاني في النفايات الصلبة وكذلك حماية الموائد المائية من التلوث الصناعي والسياحي، والتحكم في النمو العمراني وإحداث منتزهات حضرية وتحقيق التكامل والاندماج بين الواحات والتجمعات الحضرية.

8. **دعم الاندماج الداخلي للجهة وبعث الآليات المؤسساتية الملائمة للتنسيق بين الولايات الثلاث**. يتعين في هذا المجال دعم وتطوير النقل بين أجزاء الإقليم وخصوصا بين قفصة وقبلي. وكذلك تدعيم التكامل والاندماج بين القطاعات الاقتصادية ومنظومات التعليم والتكوين والبحث العلمي. ومن ناحية أخرى يتعين إحداث مؤسسات تسهر على إحكام التنسيق بين البرامج التنموية ومتابعة إنجاز المشاريع في الولايات الثلاث بما يضمن النجاعة والجدوى وكذلك تطوير التصورات التنموية بصفة مستمرة تواكب التحولات والمستجدات على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.

9. **دمج الجهة في محيطها الوطني والمغاربي والعالمي** ويتم ذلك عبر مزيد التنسيق والتكامل بين الجهات المجاورة في الوسط والجنوب، وكذلك توظيف الموقع الحدودي للجهة الاقتصادية للجنوب الغربي مع الجزائر وليبيا لتطوير المبادلات التجارية، كما يتعين تطوير أنشطة ومنتجات خاصة بالجهة لدعم التصدير وكسب أسواق جديدة.

في الجزء الأول من المرحلة الثانية المخصص للسيناريوهات الممكنة لتهيئة وتنمية الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي، انطلقنا أولا من التحولات العميقة المستنتجة بالمرحلة الأولى ومن المؤهلات الاقتصادية والقطاعات الواعدة للجهة والضغوطات البيئية وثانيا من التوجهات المقدمة بمختلف الدراسات الإستراتيجية لاقتراح سيناريوهات ممكنة لمستقبل الجهة.

إن التطور المستقبلي لإقليم الجنوب الغربي سيتأثر **بتحولات عميقة** ومؤكدة يتعين أخذها بعين الاعتبار مهما كان السيناريو الذي سيقع اعتماده فيما بعد. وتتمثل هذه التحولات فيما يلي:

- تغيرات مناخية محسوسة ودائمة باتجاه ارتفاع معدلات الحرارة وانخفاض في كميات الأمطار في إطار مناخ إقليمي أكثر تقلبا. وتؤكد مختلف الدراسات على الصعيد الوطني والعالمي مصداقية هذه التوقعات. وسيكون إقليم الجنوب الغربي أكثر الأقاليم التونسية عرضة وحساسية لهذه التغيرات المناخية.
- إن العولمة الاقتصادية وتحرير المبادلات أصبحت منذ الثمانينات من أهم خصائص الاقتصاد العالمي. ونتج عن ذلك تكثيف المبادلات التجارية واحتداد المنافسة في الأسواق العالمية.
- يتسارع نسق **التجديد** التكنولوجي ويشمل بالخصوص ميادين المعلومات والاتصالات. وبرزت انعكاسات هذه التطورات عالميا في تزايد الترابط بين منظومات الإنتاج وتكثف المبادلات وتزايد أهمية الأنشطة الخدمية. إن احتداد

- إن التعداد الأخير للسكان سنة 2004 أظهر انخفاضا هاما في النموّ الديمغرافي. وهذا الاتجاه سيتواصل في السنوات القادمة بسبب تراجع معدلات الخصوبة وتأخر معدل السنّ عند أول زواج وسياسة التنظيم العائلي وانتشار الخدمات الصحية والتعليمية وتحسن مستويات المعيشة وارتفاع مستويات الدخل. وستؤدي هذه التحولات إلى بروز تحديات جديدة مرتبطة بتهرّم السكان مثل تزايد الضغوط على الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد.

واعتبارا لموقعها الجغرافي وخصائص وسطها الطبيعي وتطورها التاريخي وتحولاتها الاجتماعية والاقتصادية والترابية، فإن جهة الجنوب الغربي تتوفر على **مؤهلات اقتصادية حقيقية وعلى امتيازات تفاضلية** مؤكدة في الميادين التالية:

- **فلاحة واحية** متلائمة مع الظروف المناخية المحلية وثرية بتقاليد ريفية عريقة وابتكارات تقنية حديثة مثل استخدام المياه الباطنية الحارة في زراعة الباكورات.
- **استغلال مناجم للفسفاط** منذ أكثر من قرن ويتجه هذا النشاط نحو التجديد وتثمين المشتقات والتحكم في التحدّيات البيئية
- **سياحة صحراوية و واحية** ذات منتوج متنوع وقريبة من المراكز الكبرى للتدفق السياحي
- **مصادر وفيرة للطاقات المتجددة** (طاقة شمسية ومياه حرارية) يتعين تثمينها.

وهذه القطاعات هي في نفس الوقت أنشطة اقتصادية متطورة وقطاعات واعدة يتعين تطويرها وإعادة هيكلتها وملائمتها مع الواقع العالمي الذي يشهد منافسة كبرى بين الأقاليم والأقطار والمجالات الاقتصادية الكبرى.

غير أن جهة الجنوب الغربي تواجه **ضغوطات** كبيرة خصوصا من الناحية البيئية:

- مناخ الإقليم له طابع جاف وهذا الجفاف سيزداد حدّة خلال العشريات القادمة.

- الموارد المائية موروثة وقليلة التجدد وهي موارد مشتركة في المناطق الصحراوية لكل من الجزائر وليبيا وتونس. وقد أدت الزيادة في استغلال هذه الموارد إلى نضوب نهائي للعيون الطبيعية وتقلص المنسوبات الارتوازية واللجوء إلى الضخ وتدهور في جودة المياه (ارتفاع الملوحة).
- موارد التربة ضعيفة وتتدهور بسبب التملح والردم بالرمال.
- الغطاء النباتي فقير ومتدهور بفعل التقلبات المناخية والرعي الجائر وانتشار الحراثة.
- بوادر تصحر تبرز في عديد الأماكن. وتمتد مظاهر تدهور الغطاء النباتي وزحف الرمال إلى كامل الجهة خلال فترات الجفاف الطويلة وهو ما يتوقع حدوثه خلال العشريات القادمة بسبب التغيرات المناخية الجارية.

ورغم هذه الضغوطات، فقد مكنت المشاريع المنجزة أو بصدد الإنجاز في إطار مختلف مخططات التنمية من تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية: خلق مواطن شغل وتحسين ظروف العيش وخلق ظروف ملائمة للاستثمار. وقد شهدت الجهة العديد من الانجازات في ميادين الصحة والتربية والتكوين والإمداد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والاتصالات والنقل.

إن المشاريع المنجزة أو البرمجة، ومخططات التنمية التي يتم تطبيقها والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المرسومة، تحدّد بشكل واضح **التوجهات والخيارات الإستراتيجية الكبرى** وهي تتمثل فيما يلي:

- المحافظة على مجموع الموارد الطبيعية والثقافية وتثمينها.
- تأهيل وتثمين الموارد البشرية.
- تنويع القاعدة الاقتصادية للجهة الاقتصادية للجنوب الغربي.
- دعم اندماج الإقليم داخليا ووطنيا ومغاربيا وعالميا.
- تعصير وتطوير البنى التحتية وتجهيزات النقل والمواصلات.
- تحسين ظروف العيش وجودة المحيط.

ويتعين أن تتلاءم سيناريوهات التهيئة والتنمية مع هذه التوجهات. ويمكن حصر **الأهداف** المنشودة للتهيئة والتنمية في الإقليم فيما يلي:

- زيادة مساهمة جهة الجنوب الغربي في مجهود التنمية الوطنية عن طريق التثمين الأقصى والأنجع للموارد المحلية.
- دعم المجهود الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الحرص على استدامة التنمية.
- تثمين الموارد والكفاءات البشرية.
- المساهمة في زيادة عروض التشغيل.
- تحسين القدرة التنافسية للجهة.
- دعم التنسيق بين ولايات الجهة الاقتصادية وتشجيع التكامل مع بقية الجهات الاقتصادية.

واستنادا للتحليل السابق، فإن جهة الجنوب الغربي هي اليوم على مفترق الطرق. وهناك خياران كبيران يمكن إتباعهما:

- إعادة تموقع الجهة وتحقيق نقلة نوعية تسمح بوضع بدائل لمنوال التنمية الذي وقع إتباعه لحدّ الآن وفتح آفاق جديدة للجهة ودمجها في الاقتصاد الوطني والمغاربي والعالمي. إنه السيناريو الأول.
- الاستمرارية وربما تكثيف التوجهات الحالية للتنمية بتعبئة الموارد المتاحة مع وجود مخاطر كبيرة على ديمومة الموارد والتنمية في حدّ ذاتها. إنه السيناريو الثاني.

سيناريو1: وهو سيناريو القفزة النوعية وإعادة التموقع والتنوع والمحافظة والاستدامة أو التنمية المركّزة.

ويؤكد هذا السيناريو على ضرورة المحافظة على الموارد المتوفرة والتصرف المستديم فيها. وهو يهدف إلى التثمين الأمثل للموارد والاستثمارات في الفلاحة والسياحة ويعد الجهة لتنمية بديلة تضع في مقدمة الاهتمامات الموارد والمؤهلات غير المستغلة وتضع الأساس لتنمية أكثر اقتصادا في الموارد الطبيعية وأكثر تنوعا في قاعدتها الاقتصادية.

وهو يرتكز على التوجهات الجديدة لقطاع الفسفاط وعلى تطوير السياحة الثقافية والبيئية وعلى دعم فلاحة مقتصدة في الموارد الطبيعية ومهتمة بالجودة وأخيرا على خلق ظروف ملائمة لبروز قطاعات اقتصادية جديدة كقطاعات تحويل المواد الأولية المنجمية وقطاع الخدمات واقتصاد المعرفة.

ومن ايجابيات هذا السيناريو أن له أقل انعكاس سلبي على البيئة خصوصا في مجال التصرف في الموارد المائية والموارد الرعوية والتراث الجيني. غير أن هذا السيناريو يمكن أن تكون له كلفة اجتماعية باهضة في السنوات الأولى من تطبيقه بسبب خيار ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية ووقف توسع بعض الأنشطة. وهو ما يستدعي إعادة توجيه اليد العاملة نحو قطاعات أخرى. ومن الناحية الاقتصادية فإن المردودية ستكون ضعيفة في السنوات الأولى من تطبيقه في حين سترتفع الجدوى تدريجيا مع تحقق الخيارات المحدّدة.

سيناريو2: وهو سيناريو التواصل والتحدي والطموح والتنمية الشاملة والسريعة.

وهو يرتكز على خيار أساسي : استغلال مؤهلات التنمية المحلية والجهوية قدر الإمكان بمواصلة تعبئة الموارد بهدف تطوير القطاعات الواعدة والتي مكنت حتى الآن من تنمية الجهة. ويعتمد هذا الخيار على أن الجهة تمتلك في القطاعات عددا من الميزات التفاضلية التي تستوجب التثمين الأقصى. ويتمثل التحدي الأكبر لهذا السيناريو في النضوب السريع للموارد المائية الموروثة والتدهور السريع لجودتها. ويرتكز هذا السيناريو على اللجوء الشامل إلى تكنولوجيات تحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة والاقتصاد في الماء وتعبئة مياه الأمطار وتثمين الموارد المائية بزراعات وأنشطة اقتصادية ذات مردودية عالية. ويتطلب هذا السيناريو الطموح استعدادا مسبقا لمواجهة التحديات البيئية المتوقعة وفي غياب ذلك فإن مستقبل الجهة يصبح مهددا. ويستلزم هذا السيناريو أيضا إعداد إستراتيجية تسويق ناجعة وفعالة لبيع وتصدير المنتوجات والخدمات الجديدة: منتوجات فلاحية ومستخرجات الفسفاط وأسرّة النزل. وتبقى جدوى ومردودية الاستثمارات رهينة التقدم المحرز في مجالات التكوين والبحث والتطوير والتسويق والتنظيم المؤسساتي والتسيير.

ويراهن هذا السيناريو على دعم التوجهات الحالية مع تكثيف استغلال الموارد والإسراع في

ولكن هذا السيناريو قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الموارد الطبيعية وعلى استدامتها وكذلك على مكاسب التنمية في مجملها. كما أنه يستلزم تطبيق قواعد صارمة في التسيير وإطارا تشريعيا محكما من أجل تصرف مستديم في الموارد.

المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الإقتصادية للجنوب الغربي

السيناريو الأول

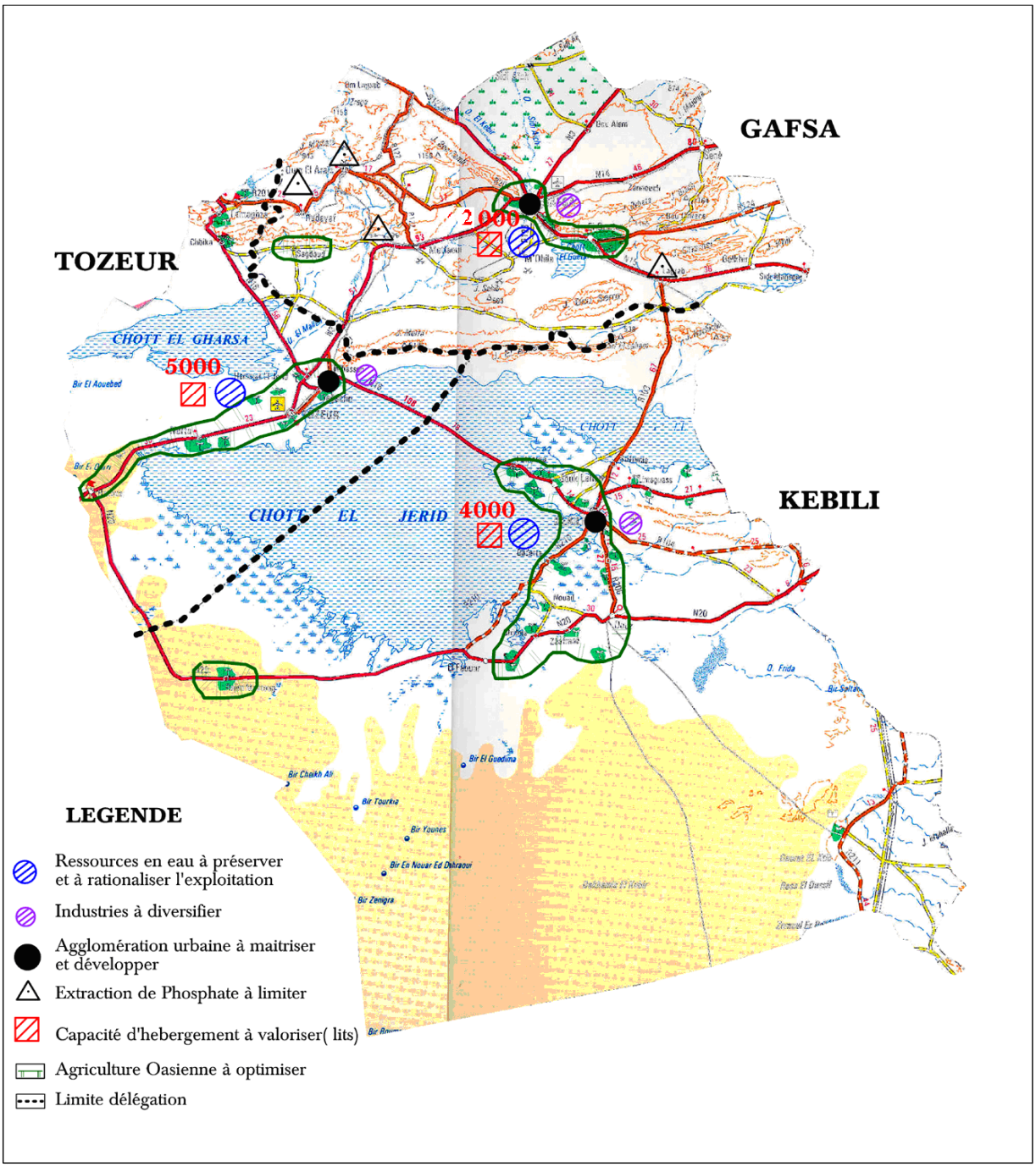

المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الإقتصادية للجنوب الغربي

السيناريو الثاني

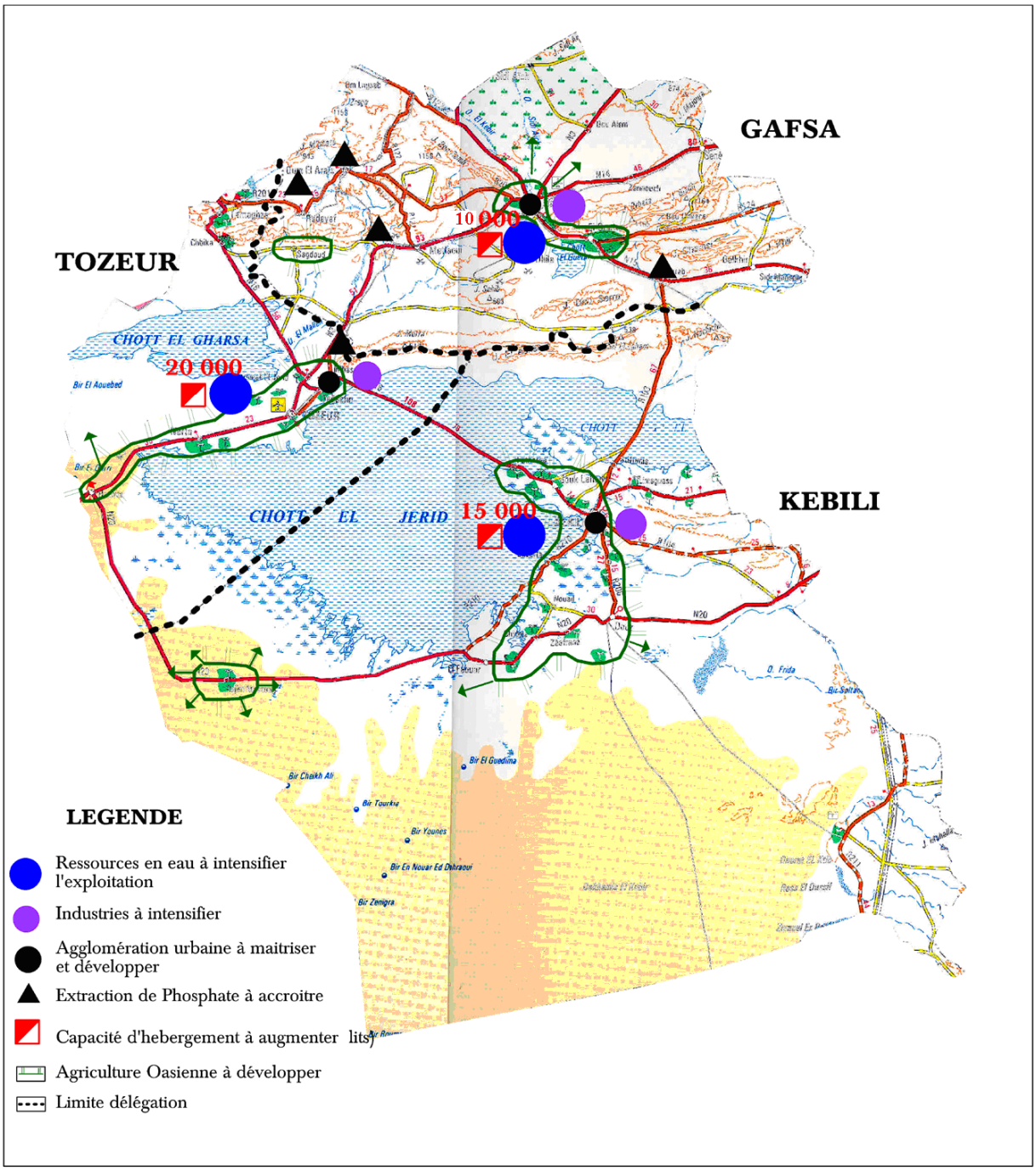

استنادا للتشخيص وأخذا بالاعتبار للتوجهات الرئيسية لمختلف الدراسات الإستراتيجية والمثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني، فقد تم في الجزء الأول من المرحلة الثانية اقتراح اختيارين للتنمية والتهيئة بالجنوب الغربي.

وبعد الاستشارة وقع الاختيار على السيناريو الأول وهو الذي اعتمد في هذه الدراسة.

وفي الوقت الذي يقوم فيه المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي على الرهانات والتحديات الخصوصية بالجهة فإنه يتعين أن يكون منسجما مع التوجهات الوطنية للتهيئة الترابية ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وقد ضبطت التوجهات الكبرى والخيارات الإستراتيجية للتهيئة الترابية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدّة دراسات إستراتيجية أهمها:

- توجهات المخطط الحادي عشر والعشرية 2007-2016.
- الدراسة الإستراتيجية لتنمية الصحراء.
- المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

ويعتبر المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني الأداة الرئيسية في الإستراتيجية الوطنية للتهيئة الترابية. وتتمثل أهم خيارات التهيئة الترابية على المستوى الوطني في ما يلي:

- استغلال المؤهلات المتاحة لكسب رهان التشغيل.
- ضمان تنمية إقليمية متناسقة وعادلة.
- ضمان تنمية ناجعة من حيث قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي.
- ضمان تنمية مستديمة في مستوى خطورة التحديات القائمة.
- تحقيق اندماج أفضل في المجال المغاربي.

وعلى أساس هذا التشخيص وكذلك بالاعتماد على التوجهات الوطنية للتهيئة الترابية فإن التهيئة والتنمية في الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي الجنوب الغربي يجب أن تحقق **الأهداف الإستراتيجية** التالية:

- المحافظة على مجموع موارد وخصوصيات الجهة وتثمينها.

- تأهيل وتثمين الموارد البشرية.
- تنويع القاعدة الاقتصادية للجهة الاقتصادية للجنوب الغربي.
- دعم اندماج الإقليم داخليا ووطنيا ومغاربيا وعالميا.
- تعصير وتطوير البنى التحتية وتجهيزات النقل والمواصلات.
- تحسين ظروف العيش وجودة المحيط.

وتتمثل الإجراءات والتدخلات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف والاستجابة للتحديات الخصوصية للتهيئة والتنمية في ما يلي:

1- المحافظة على الموارد الطبيعية وتثمين جميع مؤهلات الجهة:

نظرا إلى أن الماء يمثل أهم عائق ومحدّد للتنمية الإقليمية فإنه يتعين تطوير البحث في مجال الاقتصاد في الماء واستخدام المياه ذات الملوحة المرتفعة. ويتعين كذلك وضع خطة متكاملة لتثمين مياه الصرف داخل الواحات وفي الوسط الحضري. ومن الممكن إقامة مشاريع نموذجية بغاية تشخيص الإمكانات الحقيقية المتاحة لاستخدام وتثمين هذه الموارد المائية البديلة.

كما أن المحافظة على التنوع البيولوجي في الواحات والمراعي يمثل محور تدخل ذو أولوية. وفي هذا المجال فإن إحداث محميات طبيعية جديدة وترشيد التصرف في المحميات الموجودة سيساهم في المحافظة على الموارد الطبيعية النادرة والهشة.

ويجب أن تتواصل أشغال المحافظة على المياه والتربية ومقاومة التصحر وأن تشمل كامل الجهة. وتمثل هذه التدخلات ضرورة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها وكذلك تحسين ظروف العيش وتنويع الأنشطة الاقتصادية وجلب الاستثمارات وإحداث مواطن شغل جديدة.

2- تنمية الفلاحة الواحية والسقوية

إن جهة الجنوب الغربي هي منطقة الواحات والنخيل بامتياز. ونظرا إلى أن الموارد المائية موروثة وقليلة التجدد فإنه يتعين وضع حدّ سريع وحازم للتوسع في المساحات السقوية والواحات. ويجب أن تعطى الأولوية لتثمين وتطوير ما هو موجود حاليا. فالإنتاج الفلاحي الواحي غير مثمن بالقدر الكافي . وإذا ما تمّ إحداث علامات مسجلة للمنتوجات الفلاحية الواحية فإنه سيتمّ ترويجها بشكل أفضل. كما يستلزم تحسين إنتاجية الزراعات والغراسات الواحية بغاية تحقيق جدوى أكبر للاستثمارات والموارد.

إن الواحات القديمة تمثل مخزونا ثريا للتنوع البيولوجي على المستوى الوطني والعالمي يتعين المحافظة عليه وتثمينه. وقد أدى توسع الواحات الحديثة التي تسيطر عليها غراسة أحادية من صنف الدقلة إلى تراجع هذا التنوع البيولوجي وإهدار الموروث الجيني في الواحات. ولذلك يتعين إدخال تنوع في أصناف النخيل بالواحات الحديثة.
ومازال اندماج تربية الماشية في منظومات الإنتاج الواحي ضعيفا وهذا ما يستلزم مواصلة تنمية الإنتاج الحيواني في الواحات وتثمين الموارد العلفية المتوفرة داخله.

3- تنمية الفلاحة البعلية والمناطق السقوية المفتوحة والرعي

إن تقنيات الاقتصاد في الماء يجب أن تتواصل وتعمّم في جميع المناطق السقوية المفتوحة مع ضرورة التأكد من أن الحوافز والتشجيعات المخصصة لهذا الغرض تستخدم بشكل جيّد ولا تساهم في توسع المساحات السقوية وبالتالي الرفع من استغلال الموارد المائية. ويمكن تحقيق اقتصاد في الماء وتحسين الإنتاجية عن طريق تصرف أنجع في الموارد المائية على مستوى المستغلات الزراعية وحسب حاجة مختلف الزراعات والغراسات. إن ضعف التحكم في حاجيات الزراعات من الماء حسب مراحل نموّ النباتات وأصناف التربة يؤدي إلى إهدار موارد مائية نادرة وثمينة.

إن التصرف المستديم في الموارد الرعوية يجب أن يتم من خلال إعداد وتطبيق أمثلة تصرف محلية وإقليمية تشارك فيها الإدارة ومربو الماشية ومختلف مستعملي المراعي. ويمكن لحماية المراعي واستغلالها الدوري أن يساهم في تحسين مردودها والتصرف فيها.

ويتعين تشجيع ودعم الاندماج بين تربية الماشية والزراعة البعلية لتحقيق تكامل أفضل بين القطاعين. فمشتقات الزراعات البعلية تقدم للمواشي وفضلات المواشي والمواد العضوية تثري التربة.

4- تثمين أفضل للموارد المنجمية والطاقية

نظرا لخصوصياتها الجيولوجية فإن جهة الجنوب الغربي تمثل مجالا ثريا بموارده المنجمية والطاقية. من بين أهم الموارد نجد الفسفاط والأملاح والكاربونات والرمال. إن عمليات التهيئة يجب أن تهدف إلى تثمين جيّد لموارد الفسفاط مع الأخذ بعين الاعتبار لضرورة الاقتصاد في الماء ومقاومة التلوث. ولمواجهة المنافسة العالمية يجب الرفع من مردودية القطاع ويتم ذلك عبر مواصلة المكننة وسينعكس ذلك بتراجع في حجم اليد العاملة. ومن الضروري أن يواصل القطاع الجهود المبذولة بغاية الحدّ من الإفرازات الملوثة ومن استهلاك الماء والطاقة.

ويتعين تشخيص المواد الإنشائية المتوفرة بالجهة وتمثيلها خرائطيا لتحديد حجم وخصوصيات هذه الموارد والإمكانات الحقيقية للمقاطع.
أن الطاقات المتجددة وخصوصا منها الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الجيوحرارية، تمثل موارد طاقية هامة بالجهة وهي مازالت لحدّ الآن غير مستغلة بالقدر الكافي. ويتعين تشخيص الموارد المتوفرة وضبط إستراتيجية لتطوير استغلالها.

5- تنويع النسيج الصناعي وتحسين كفاءة الخدمات

أن التنمية الصناعية بالجهة تمرّ عبر تثمين أفضل للمنتجات والمخرجات الزراعية وكذلك إحداث صناعات جديدة تقوم على التكنولوجيات الحديثة والطاقات المتجددة وكذلك تطوير

ويتعين توجيه التدخلات في اتجاهين:

- التشجيع على التوطن الصناعي بالجهة عن طريق تهيئة مناطق صناعية ومباني مجهزة.
- المساعدة على التسويق عن طريق وضع إستراتيجية لترويج منتجات الجنوب الغربي.

ويتعين في هذا الخصوص لإنجاح التوجهات الإستراتيجية للتنمية الصناعية أن تدعم الدولة بشكل مباشر هذه الخيارات.

6- تحسين القدرة التنافسية للسياحة الصحراوية والواحية

تواجه السياحة اليوم في الجنوب الغربي نسبة اشتغال ضعيفة ومدّة إقامة محدودة. ويتوجب تحويل الجهة إلى وجهة سياحية رئيسية عن طريق تطوير منتوجات جديدة وتنويعها ويتعين دمج السياحة الصحراوية والواحية مع المنتوجات السياحية للمناطق المجاورة مثل السياحة الثقافية والسياحة البيئية في سلسلة جبال مطماطة وفي الوسط الغربي.

ويقوم تطوير السياحة في الجنوب الغربي على تحسين قدرتها التنافسية و مردودها ومدّة الإقامة ويكون ذلك عبر التدخلات التالية:

- تحسين خدمات الإرشاد والإعلام والتسويق
- تحسين تكوين العاملين في القطاع
- إحداث متاحف ومراكز تنشيط
- الابتكار والتجديد في المنتوجات والأنشطة: سياحة المغامرات والسياحة الرياضية والسياحة الروحية والسياحة في محطات المياه المعدنية والسياحة الإستشفائية والسياحة البيئية وسياحة الجولات مشيا وعلى ظهور الخيل والإبل والسياحة الريفية في الواحات القديمة.

إن ارتباط الجهة بالخارج يجب أن يتدعم عبر تثمين أفضل للمطارات الموجودة وتوسيع شبكة الطرقات والطرقات السيارة وتحسين شبكة المسالك الصحراوية.

إن العناية بجودة البيئة والمحافظة على الموارد النادرة والهشة تمثل شروطا أساسية لتحقيق تنمية سياحية مستديمة ومن ذلك الاقتصاد في الماء داخل الوحدات الفندقية وفرز النفايات الصلبة وجمعها بصورة انتقائية، والاقتصاد في الطاقة والمحافظة على التنوع البيولوجي وجودة المشاهد الصحراوية والواحية.

7- تنمية المدن وتحسين جودة الحياة في الوسط الحضري

إن التدخلات المقترحة تشمل: تأهيل الموجود والتحكم في التوسع الحضري وتحسين البنية التحتية.

إن التحضر الفوضوي يبرز في شكل امتداد مفرط للعمران وارتفاع مشط في كلفة البنى التحتية التي سيتم إنجازها مثل شبكات التطهير والطرقات المعبدة والأرصفة و شبكات التنوير العمومي والماء الصالح للشرب وغيرها.

ويمكن إصلاح هذا الوضع عبر مراجعة أمثلة استخدامات الأرض في كامل الجهة وتحيين أمثلة التهيئة الحضرية والحرص على احترامها. ويجب أن يشمل إنجاز أو تجديد هذه الوثائق جميع التجمعات الحضرية.

كما أن تحسين ظروف العيش في الوسط الحضري يستلزم مواصلة الجهود لمقاومة التلوث الهوائي في المراكز المنجمية وإحداث مصبات للفضلات ومحطات تطهير ومنتزهات حضرية مهيأة. ويجب أن تقوم الواحات القريبة من المدن والتجمعات السكانية بدور إنتاجي واستجمامي في نفس الوقت لذلك يتعين تحقيق اندماج أفضل بين المجال الواحي والمجال الحضري.

8- تعصير وتدعيم التجهيزات والبنى التحتية

إن تجهيزات النقل يجب أن يتم تحديثها وتدعيمها. فبالنسبة للنقل الجوّي يتعين تنشيط المطارات الموجودة وتأهيل مهبط الطائرات بقبلي.

وبالنسبة للنقل بالطرقات يتعين دعم محور المواصلات قفصة وتوزر والجزائر. وتكثيف شبكة الطرقات المعبدة باتجاه أقصى الجنوب: قصر غيلان وبرج الخضراء. وكذلك تحسين الربط بالطرقات بين قفصة وقبلي وبين القصرين وقفصة وقابس, و إنجاز طرق حزامية حول المدن الكبرى. إن هذه الإنجازات من شأنها أن تحسن ارتباط الجهة ودمجها في المجال الوطني والمغاربي كما أنها ستسهم في تحقيق الاندماج الإقليمي الداخلي بغاية تحسين التسيير والتصرف في الجهة.

وفي مجال المواصلات يتعين تكثيف شبكة تراسل المعطيات وتحسين شبكة التغطية السلكية واللاسلكية.

إن إحداث محطات لتحلية المياه المالحة ضروري للاستجابة للطلب المتزايد في مختلف الأغراض ومواجهة ارتفاع الملوحة في المياه المتوفرة.

إن التوزيع الجغرافي للتدخلات المذكورة يجب أن يتم بالاعتماد على تمثيل خرائطي مناسب. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه التدخلات يجب أن تشمل كامل الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي وأن تمتد أحيانا خارجها حيثما توفرت الموارد.

فمن حيث الموارد المائية ونظرا لامتداد الموائد المائية الباطنية في كل من تونس والجزائر وليبيا فإنه يتعين تنسيق التدخلات بين الأقطار الثلاثة. أمّا التصرف في الموائد السطحية وذات الموارد المتجددة فيجب أن يتم محلّيا أو جهويا.

ويقترح المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي قرابة ثلاثين مشروع تدخل في مختلف القطاعات والمجالات التي سبق ذكرها.
إن مشاريع وتدخلات التهيئة تشمل كامل الجهة (انظر الخريطة) وتتحكم خصوصيات ومؤهلات كلّ مكان في نوعية وحجم التدخلات اللازمة. وفي كلّ الحالات فإنه يتعين أن تستفيد الولايات الثلاث المكوّنة لجهة الجنوب الغربي بنفس القدر من المشاريع الجديدة ومن خيارات التهيئة فيها. ويقوم هذا التوجه على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وعلى ضرورة دمج كامل الجهة في المسار الوطني للتنمية.

وبغاية الاستفادة من المكاسب ومن التجهيزات الموجودة والمشاريع التي هي بصدد الإنجاز فإن ولاية قفصة تكون موجهة أكثر نحو الأنشطة المنجمية والصناعية والخدمية. أمّا ولاية توزر فتكون موجهة أكثر نحو الفلاحة الواحية والصناعات الغذائية والبحث التطبيقي. وتتوجه ولاية قبلي بصورة أكبر نحو السياحة الصحراوية والواحية والطاقات المتجددة وتثمين مؤهلات الصحراء.

إن التنسيق وتحقيق النجاعة القصوى للمشاريع ضرورية في جميع مستويات القرار والإنجاز. ويتمثل الهدف في تحقيق تفاعل إيجابي بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للولايات الثلاث. وهو أساس مفهوم الجهة الاقتصادية. وحتى يتسنى تجسيم هذا التسيير يتعين إرساء هيكل تنسيق أعلى من مستوى الولاية.

إن الإطار التشريعي الجديد الذي يتعين إحداثه لتسهيل إنجاز المثال التوجيهي لجهة الجنوب الغربي يرمي إلى تسهيل تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان تنسيق عمودي بين مختلف مستويات مصالح الدولة
- ضمان التشاور بين المؤسسات العمومية اللامركزية
- تشريك النوّاب وجميع أشكال التمثيل الجمعياتي والنقابي والمهني والسياسي.
- تنسيق تدخلات مختلف الأطرف وضمان الانسجام بين مختلف البرامج.
- إرساء عقلية شراكة على المستوى الجهوي.
- بعث وتدعيم مقاربة ترابية للتنمية الجهوية.

إن تجسيم هذه الأهداف يستلزم إرساء هيكل تنسيق يشرف على الهياكل الموجودة في مستوى الولايات الثلاث ويكون مؤهلا قانونيا للقيام بوظيفة التسيير والتنسيق.

لتحقيق هذا الغرض وقع اقتراح إحداث مجلس إقليمي للتهيئة الترابية بجهة الجنوب الغربي الاقتصادية وتكون مهمته ضمان إنجاز التدخلات المدرجة في مثال التهيئة ومتابعة إنجازها.

ويسهم هذا الهيكل المقترح في التنسيق بين مستوى الولاية ومستوى الجهة. كما يقوم بالربط مع المستوى الوطني باعتباره حلقة وصل بين اللجنة الوزارية للتهيئة الترابية من جهة والولايات واللجان المتخصصة من جهة أخرى.

كما أن فرضية أخرى للإطار التشريعي تتمثل في بعث لجنة بين الولايات لها صلاحيات تمكنها من التنسيق والمتابعة للمثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للجنوب الغربي وتضم ممثلين عن اللجان الجهوية الراجعة بالنظر للجان التهيئة الترابية وممثلين عن الإدارات الجهوية للتهيئة الترابية، الخ.

إن تطبيق المثال التوجيهي للتهيئة الترابية بالجنوب الغربي يستلزم إضافة للإطار التشريعي المقترح إجراءات مصاحبة تدعم خيارات اللامركزية والتسيير التشاركي للموارد. ويتمثل ذلك بالخصوص في:

- تأهيل الإطار التشريعي
- تدعيم المؤسسات القاعدية وهياكل المجتمع المدني
- إرساء برامج بحث تطبيقي.

الجمهورية التونسية	
وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية	
الإدارة العامة للتهيئة الترابية	
المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الاقتصادية للجنوب الغربي	
المفتاح	
الموجود	**المبرمج**
الوسط الطبيعي	**النشاط الإقتصادي**
نقطة ارتفاع	إحداث مراكز صناعية و تكنولوجية
مثال ارتفاع للأرض (1156 / 0)	قطب تكنولوجي للفلاحة الواحية والصحراوية
منطقة رطبة داخلية	قطب تكنولوجي للمناجم والطاقات المتجددة
حديقة طبيعية	قطب تكنولوجي للسياحة الصحراوية والواحية
التقسيم الإداري والوسط العمراني	**البنية التحتية و التجهيزات**
مركز ولاية	**التجهيزات والطاقة البديلة**
مركز معتمدية	محول كهربائي للطاقة الشمسية
مدينة	محول كهربائي لطاقة الرياح
حدود دولية	ربط بشبكة الغاز الطبيعي
حدود ولاية	محطة تحلية المياه المالحة
حدود معتمدية	**المطارات**
منطقة عمرانية	تثمين المطار
النشاط الإقتصادي	**محطة نقل لوجستية**
تطوير انتاج الواحات	محطة نقل لوجستية متعددة الاختصاصات
تطوير انتاجية المراعي	**شبكة الطرقات و السكك الحديدية**
منطقة السياحية لإعادة الهيكلة	تدعيم و تطوير خط
مركز منجمي	إحداث محولات
البنية التحتية و التجهيزات	**البيئة والتطهير الحضري**
تكثيف شبكة الاتصالات	محطة تطهير للمياه المستعملة
مطار دولي	حوض لترسب مياه غسيل الفسفاط
مطار	مصبات مراقبة للفضلات المنزلية
شبكة الطرقات و السكك الحديدية	مصبات مراقبة للفضلات الخطرة
طريق وطنية	
طريق جهوية	
طريق محلية	
تطوير شبكة السكة الحديدية	
البيئة والتطهير الحضري	
محطة تطهير للمياه المستعملة	